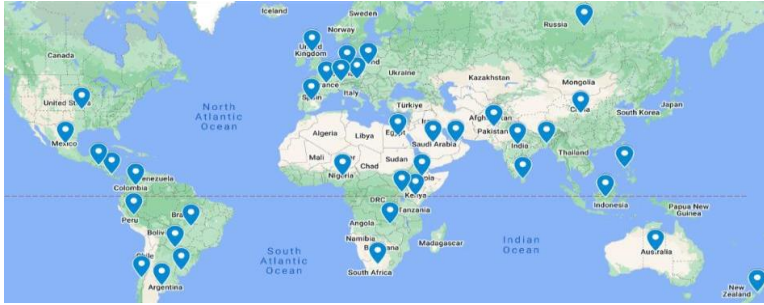


► "أهمية" الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة و"آلية عملها"

1. لماذا هناك حاجة إلى الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة؟

تدرك الشركات - بغض النظر عن حجمها أو قطاعها الصناعي أو موقعها الجغرافي - بشكل متزايد أن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في أعمالها يشكل ضرورة اقتصادية واجباً أخلاقياً. وفي العادة، تكون هذه الشركات، شأنها شأن الجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى، لا تزال تتعلم كل ما يخص كيفية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيفهم ضمن أفراد قوتها العاملة وبشكل فعال ومستدام. ويمكن للشبكات الوطنية للأعمال



خريطة للعالم تشير إلى البلدان الأعضاء في الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية ولديها شبكات وطنية للأعمال والإعاقة

والإعاقة (NBDN) توفير منصات غير قضائية ومشجعة يفودها أرباب الأعمال على المستوى القطري. في نهاية عام 2023، كان هناك حوالي أربعين شبكة من الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة في سائر أنحاء العالم، وجميعها تقريباً أيضاً أعضاء في الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة (GBDN) التابعة لمنظمة العمل الدولية - والتي تعمل كشبكة من الشبكات لتيسير المشاركة بين الأقران واعتماد الممارسات الجيدة في إدارة الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة.

2. ما مهام الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة؟

يمكن للشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة تيسير عملية التعلم بين الشركات بعضها البعض وتبادل السياسات والممارسات الجيدة فيما بينها بشأن قضايا الإعاقة. ويمكن استخدام عدة آليات لتمكين الشركات من التعلم المباشر من شركات أخرى، وما يشمل ذلك من ورش عمل، وندوات عبر الإنترنت، ومؤتمرات، وإعداد منشورات تضم الممارسات الجيدة، ومجموعات عمل حول موضوعات بعينها، مثل إمكانية الوصول والتوظيف الشامل والتعاون مع الجهات الفاعلة غير التجارية.

الاتفاقيات المعنية بالمواهب التجارية: مشروع "الرقمية عند الطلب" في الصين

إن الاتفاقيات المعنية بالمواهب التجارية عبارة عن مجموعات تفودها الشركات من الجهات الفاعلة ذات الصلة في سوق العمل على المستوى الوطني، تهدف إلى إعادة تشكيل الطريقة التي يمكن بها للشركات الاستفادة بشكل منتظم من مجموعات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يخرجون من كبرى مؤسسات التدريب على المهارات المهنية ويتمتعون بمجموعات مهارات معينة يسعى إليها أرباب العمل على المستوى المحلي.

أسست مثل هذه الاتفاقيات المعنية بالمواهب التجارية في عام 2022 في إطار الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة في الصين، أي في الفصل المعني بالشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية في الصين، مع التركيز على المهارات الرقمية التي تتطلبها الشركات محلياً. ويساهم برنامج "الرقمية عند الطلب" في الصين في إدماج المتدربين من ذوي الإعاقة في كبرى شركات التدريب على المهارات الرقمية، فضلاً عن تيسير توظيفهم بعد التخرج في الشركات الأعضاء في "اتفاقيات المواهب التجارية".

علاوةً على ذلك، يمكن للشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة أن تفود عملية تطوير وتوفير التوجيه الفني لأعضائها من الشركات في العديد من المجالات التي يمكن للشركات معالجتها لتصبح أكثر شمولاً للأشخاص ذوي الإعاقة. تقدم الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية أداة مجانية للتقييم الذاتي، والتي تطبقها الشركات على مستوى الدولة، بحيث يمكن للشبكات الوطنية أن تلعب دور المُنسّق الذي ييسر للشركات الانتفاع بالأداة، فضلاً عن تشجيعها على مشاركة المجالات الرئيسية المحددة التي تحتاج إلى تحسين وتحديد أولويات مجالات عمل الشبكة الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة بالقدرة على العمل ككيان واحد على المستوى القطري فيما يتعلق بقضايا الإعاقة في مواجهة الجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى، وما تشمله من وزارات العمل، ومؤسسات التدريب المهني، والنقابات العمالية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة - بهدف المساهمة في تهيئة بيئة مواتية وداعمة للشركات لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن سوق عمل وطني أكثر إنصافاً للأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن للشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة أن تعمل كحلقة ربط بين المؤسسات الملتزمة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة والباحثين عن عمل من ذوي الإعاقة.

3. ما الجهات الأعضاء في الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة؟

3.1. الشركات

تتمثل الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة في مجالات متاحة للمؤسسات ومولفة منها. ولذلك، فإن فئة العضوية الأساسية - وأحياناً الوحيدة - في هذه الشبكات الوطنية تمثل فئة العضوية الخاصة بالشركات، والتي يمكن أن تشمل شركات القطاعين الخاص والعام. وعند الانتماء إلى الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة، لا يهم حجم هذه الشركات - على سبيل المثال، المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم أو الشركات العاملة على المستوى الوطني أو الفروع المحلية للمؤسسات متعددة الجنسيات - أو شركات قطاعات المجالات التي تنتمي إليها. وبدلاً من ذلك، فإن الاستعداد الحقيقي لتحسين سياسات وممارسات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة يتمثل في الشرط الأكثر أهمية للشركات لإنشاء الشبكات الوطنية الحالية للأعمال والإعاقة أو الانضمام إليها بشكل مشترك. يمكن للشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة، سواء من البداية أو في مرحلة لاحقة، إضفاء الطابع الرسمي على عضوية الشركات، من خلال اشتراط قيام الرؤساء التنفيذيين للشركات أو غيرهم من المديرين بالتوقيع على اتفاقيات أو موثيق العضوية - المستوحاة من ميثاق الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية الذي يجب على الرؤساء التنفيذيين في الشركات الأعضاء متعددة الجنسيات التوقيع عليه عند الانضمام إلى الشبكة العالمية.



اكشاك تضم شركاء الأعمال والشركات الناشئة في مجال التقنيات المساعدة في مؤتمر 2023 للشبكة العالمية للإعاقة في الهند، والذي استضافه اتحاد الصناعة الهندي، وبدعم مالي مبدئي من قبل الحكومة الألمانية

3.2. الهيئات غير التجارية

إن قرار انتساب الهيئات إلى الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة، سواء أكانت هذه الهيئات تجارية أم غير تجارية، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالإعاقة، يجب أن يظل بيد الشركات الأعضاء في الشبكة المعنية ذاتها، وأن يعتمد على السياق والديناميكيات المحلية المحددة.

ومع ذلك، تستفيد الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة بالتأكيد من وجود آليات للتشاور مع الجهات الفاعلة غير التجارية. علاوةً على ذلك، قد تقرر إحدى الشبكات الوطنية أيضاً في مرحلة لاحقة إتاحة الشبكة لعضوية الجهات الفاعلة غير التجارية. وإذا كانت الكيانات غير التجارية جزءاً من الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة، فمن الضروري تحديد أدوارها ومساهماتها المحددة في الشبكة الوطنية لضمان استمرار ملكية الأعمال للشبكة.

4. ما الجهات المستضيفة للشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة؟

تتنوع الأمثلة على نوع الجهات التي تستضيف الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة، وتشمل الجمعيات الوطنية لأرباب العمل، والمنظمات غير الحكومية (الوطنية أو الدولية) لذوي الإعاقة ممن يتمتعون بالخبرة في مجال الأعمال، والشبكات المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة على المستوى القطري. عادة، تنطوي استضافة الاتحادات الوطنية لأرباب العمل للشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة على العديد من المزايا، وما تشمله من الاستفادة من قاعدة عضوية عامة أوسع، فضلاً عن مصداقيتها واتصالاتها في مجتمع الأعمال الوطني.

الحكومة الفعالة: شبكة الأعمال والإعاقة في نيجيريا

احتضن المعهد المعتمد لإدارة شؤون الموظفين في نيجيريا والمكتب القطري لمؤسسات إنقاذ البصر، أول مجلس تنفيذي لشبكة الأعمال والإعاقة في نيجيريا تم ترشيحه من قبل الأعضاء العموميين في عام 2020، مع تحديد أدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة على أساس المصالح والقدرات. وهناك خمس مديريات يرأس كل منها عضو مجلس إدارة، مع أعضاء عموميين كأعضاء مديرية واختصاصات محددة بوضوح. وتقتصر العضوية على المؤسسات فقط ولا تُمنح للأفراد.

علاوة على ذلك، بالنسبة لقاعدة عضويتها، حددت الشبكة حصصاً معينة لكل نوع من الهيئات، أي 70% لشركات القطاع الخاص، و20% لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، و10% لشركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية الدولية.

5. كيف تتم إدارة وتشغيل الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة؟

5.1 القيادة الاستراتيجية من قبل الشركات

لضمان ملكية الأعمال ومواءمة عمل الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة مع احتياجات الشركات بشأن قضايا الإعاقة، من الضروري تمكين أعضاء الشركات من تولي مسؤوليات صنع القرار وتحديد الاتجاه الاستراتيجي للشبكة الوطنية. في العادة، تجتمع مجموعة فرعية من أعضاء المؤسسة معاً في لجنة توجيهية، تجتمع بصفة منتظمة، والتي تُعلم الإدارة اليومية للشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة بقراراتها.

إذا كانت الشبكة الوطنية تضم أيضاً أعضاء من غير رجال الأعمال، يجب تحديد دورهم المحتمل في اللجنة التوجيهية بوضوح. فعلى سبيل المثال، من الضروري أن يترأس الشبكة الوطنية دائماً شركة وليس عضواً غير تجاري. على أية حال، ينبغي وضع هيكل إدارة الشبكة الوطنية كتابياً والموافقة عليه من قبل الأعضاء المؤسسين للشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة.



أعضاء اللجنة التوجيهية لشبكة الأعمال والإعاقة في كينيا، ديسمبر 2021، والتي تم إنشاؤها بدعم مالي من حكومة المملكة المتحدة

5.2 التنسيق اليومي

هناك حاجة إلى أمانة فنية لقيادة تنفيذ أنشطة الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة على أساس يومي، مثل التعلم بين الأقران وفعاليات بناء القدرات للشركات، وتطوير التوجيه الفني بشأن قضايا الإعاقة، وحملات زيادة التوعية، والاتصالات الخارجية حول عمل الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة وأعضائها، وتوظيف الأعضاء، وتعبئة الموارد، وربط الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة بالشركاء الاستراتيجيين، وعقد اجتماعات اللجنة التوجيهية لهذه الشبكة الوطنية. وكلما أمكن تخصيص المزيد من الموارد البشرية للأمانة الفنية، ازداد تأثير الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة ونجاحها. عادةً ما تعمل المنظمات التي تستضيف الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة، مثل الاتحادات الوطنية لأرباب العمل، بمثابة الأمانة الفنية لهذه الشبكات الوطنية.

اتحادات أرباب العمل التي تستضيف الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة: اتحاد الصناعة في تشيلي

تمثل شبكة الشركات الشاملة في تشيلي إحدى مبادرات اتحاد الصناعة هناك. ومنذ تأسيس الشبكة في عام 2015، اجتمعت ما يقرب من مائة عضو من الشركات.

6. ما الجهة الداعمة للشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة؟

إذا لم تتصرف الجهات التالية بالفعل كمنظمة مضيئة للشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة أو كانت أعضاء في هذه الشبكة الوطنية، فإن كلاً من الاتحادات الوطنية لأرباب العمل، والشبكات المحلية للميثاق العالمي للأمم المتحدة، وغرف التجارة، والاتحادات الخاصة بالصناعة، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية (الوطنية أو الدولية) المعنية بالإعاقة وذات الخبرة التجارية يمكن أن يكونوا حلفاء استراتيجيين فارقين في تأسيس الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة والمساهمة في استدامتها ونجاحها على المدى الطويل. في البداية، قد تفتقر الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة إلى الخبرة الأساسية في إدماج ذوي الإعاقة، لذا فإن إنشاء أو تعزيز العلاقات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالإعاقة يمكن أن يكون أمراً بالغ الأهمية.

علاوة على ذلك، يمكن للهيئات العامة، مثل التي تتعامل مع مسائل التوظيف أو الإعاقة، والمؤسسات الخيرية، وشركاء التعاون الإنمائي الثنائي ومتعدد الأطراف، فضلاً عن المكاتب القطرية لمنظمة العمل الدولية، أن تكون شركاء في إطلاق الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة واستدامتها. ويمكن أيضاً للشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية تيسير عمليات التواصل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي والتي يمكن أن تكون مفيدة للشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة. على سبيل المثال، يمكن تشجيع النظراء على المستوى القطري من جهات الاتصال العالمية في الشركات الأعضاء متعددة الجنسيات المكونة للشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية على الانضمام إلى الشبكات الوطنية الجديدة أو الحالية نيابةً عن شركاتهم.

7. كيف يتم تأسيس الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة؟

لا يتبع تأسيس الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة نمطاً صارماً، بل يعتمد على الديناميكيات في أي سياق (وطني) معين. ومع ذلك، أظهرت التجربة أن هناك عوامل تزيد من احتمالية

تأسيس الشبكة الوطنية التي تقدم قيمة مضافة للشركات فيما يتعلق بقضايا الإعاقة على المدى الطويل.

من المهم تحديد مجموعة أساسية من الشركات الملتزمة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى القطري. ربما تكون هذه الشركات قد قامت بالفعل بعمل رائد فيما يتعلق بعوامل التنوع الأخرى، مثل تعزيز المساواة بين الجنسين. ويمكن للشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية، من خلال قاعدة أعضائها من الشركات متعددة الجنسيات، أن تدعم تحديد الفروع المحلية لهذه الشركات العالمية في البلاد.

بالإضافة إلى الاجتماعات الثنائية مع الشركات الملتزمة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن للمناقشات مع مجموعات من ممثلي الشركات أن تمهد الأساس لتحديد المجالات الرئيسية التي يجب أن تعمل عليها الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة في الدولة والبدء في تطوير هيكل حوكمة قوي. بالنسبة لهذه المناقشات الأولية، يمكن لبعض الجهات الداعمة المذكورة أعلاه أن تلعب دوراً جوهرياً في تسهيلها وضمان اتباع نهج لا يتجاهل الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية تطوير الشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة.



المشاركون في ورشة عمل الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية المنعقدة على مدار يومين بشأن الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة في أمريكا اللاتينية، سبتمبر 2017

8. كيف تحافظ الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة على الاستدامة؟

ضمان الاستدامة المالية: شبكة الأعمال والإعاقة في بنغلاديش تأسست شبكة الأعمال والإعاقة في بنغلاديش كصندوق استئماني غير ربحي تابع لاتحاد أرباب العمل في بنغلاديش، وتضم فئات مختلفة للعضوية المدفوعة سنوياً، بما في ذلك الشركات والمؤسسات غير الهادفة للربح. وقد أنشأت الرسوم المحصّلة احتياطياً نقدياً للشبكة من أجل تمويل الأنشطة الأساسية والنفقات العامة وفترات الربط بين المشاريع الممولة من الخارج. وقد نجحت شبكة الأعمال والإعاقة في بنغلاديش في جذب الأموال من شركاء التنمية الدوليين لتنفيذ العديد من المشاريع - أبرزها مشروعان مدعومان بتمويل من حكومة المملكة المتحدة، وثلاثة مشاريع بتمويل من الحكومة الألمانية، وأربعة مشاريع لمنظمة العمل الدولية - والتي تم تمويلها بدورها من قِبل حكومة كندا والاتحاد الأوروبي والصندوق الاستئماني متعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - بالإضافة إلى صندوق ممول من المؤسسة العالمية لبنك ستاندرد تشارترد.

إن التفكير في كيفية ضمان استدامة الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة منذ البداية يشكل ركيزة أساسية. ولا يجب للاستعدادات المتعلقة بالإطلاق الرسمي لشبكة وطنية جديدة أن تصرف الانتباه عن التخطيط طويل المدى حول كيفية تقديم الشبكة الوطنية لقيمة مضافة إلى قاعدة أعضائها في الوقت التالي لإطلاقها.

على المستوى الأساسي، هناك حاجة إلى تمويل الموارد البشرية للأمانة الفنية الخاصة بالشبكة الوطنية للأعمال والإعاقة وتنفيذ الأنشطة الأساسية. في حين أن بعض التمويل الأولي قد يكون متاحاً لإطلاق وتشغيل الشبكات الوطنية خلال مرحلتها الأولية، إلا أنه سيكون من المهم تنويع مصادر تمويل الشبكة الوطنية. ويمكن أن يشمل ذلك التمويل من الشركاء المحليين والدوليين، وفرض رسوم على أنشطة الشبكة الوطنية وعضويتها، وربط عمل الشبكة الوطنية ببرامج التنمية التي يمكن أن تلعب فيها الشبكات الوطنية دور الشركاء المُنفذين.

إلى جانب الاستدامة المالية، تحتاج الشبكات الوطنية للأعمال والإعاقة إلى الاهتمام بتوسيع قاعدة أعضائها بعد الاهتمام الأولي الذي تلقته عند إطلاقها، وإلى مواصلة توفير الأنشطة والخدمات التي يُنظر إليها على أنها ذات صلة وذات جودة عالية.

كما تعمل الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية، باعتبارها شبكة من الشبكات، على تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بين الشبكات الوطنية، ونظمت أيضاً ورش عمل إقليمية وعالمية مخصصة لتحسين أداء الشبكات الوطنية بطريقة مستدامة.

الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية
+41 22 799 7273
businessanddisability@ilo.org
www.businessanddisability.org

منظمة العمل الدولية
Route des Morillons
4 CH-1211 Geneva 22
Switzerland

معلومات الاتصال